

طلب إحاطة بخصوص صناعة الغزل و المنسوجات من م محمود  
الشامى عضوا مجلس النواب و عضوا لجنة الصناعة بمجلس  
النواب و رئيس اللجنة الدائمة للصندوق



تقدم السيد المهندس محمود عبد السميع الشامى عضو مجلس  
النواب عن مدينة المحلة الكبرى ، و رئيس اللجنة الدائمة لصندوق  
دعم صناعة الغزل و المنسوجات بطلب احاطة عاجل موجه الى معالى  
السيد رئيس مجلس الوزراء – معالى السيد وزير الصناعة – معالى  
السيد وزير المالية وقد تقدم سيادته بالطلب الى معالى السيد  
المستشار هشام بدوى رئيس مجلس النواب ، وقد اوضح سيادته عبر  
صفحته الرسمية عن ما يحتويه الطلب لدعم استقرار صندوق دعم

صناعة الغزل و المنسوجات في ظل جهود مبذولة من ادارة الصندوق  
لزيادة موارده و مواصلة اداء أنشطة الصندوق رغم التحديات .  
وقد اوضح سادته بالاتي :

من لجنة الصناعة امس ومناقشة طلب الإحاطة الخاص بامتناع  
وزاره المالية عند اداء التزاماتها الخاصة بصندوق دعم الغزل  
والنسيج من مستحقات رغم مطالبة الصندوق الوزارة مرارا وتكرارا  
بأداء الوزارة لإلتزامتها حيث اوضحت انه برغم الجهد المبذول من  
اداره الصندوق لزيادة إيرادات الصندوق الا أن أموال الصندوق  
ومدخراته المالية قد قربت علي النفاذ نتيجة لتعنت وزاره المالية  
وامتناعها عن الوفاء بمستحقات الصندوق لديها . اضافه الي زياده  
نفقات الصندوق ومصروفاته سواء لشراء مستلزمات الاختبارات  
وعقود صيانه الأجهزة والمواد الكيميائية المستوردة التي ارتفعت  
بصوره قياسيها علاوة علي مواجهه زياده معدل الأجور للعاملين  
بالصندوق خاصه أن شريحه كبيره منهم كبار السن ذات الفئات  
المرتفعة الأمر الذي ينبئ بانهيال الموقف المالي ووجود الدعم المالي  
بإستمرار لصالح الصندوق هو أمر حتمي وتأتي أهمية دعم صناعة  
الغزل والنسيج باعتبارها صناعة استراتيجية تسهم في تلبية  
احتياجات السوق المحلية والتصدير، وطالبت وزارة المالية بضرورة  
سداد مستحقات صندوق دعم هذه الصناعة الحيوية للقيام بدوره.  
وصدرت توصيات عاجله لوزاره الماليه بسرعه صرف مستحقات  
الصندوق لدي الوزارة بشكل سريع وعاجل حتي يتثني للصندوق أداء  
مهامه المنوط بها .



المهندس

محمود عبد السميع الشامي

عضو مجلس النواب

معالي السيد المستشار / هشام بدوي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد،

استنادا الى المادة ( 134 ) من الدستور المصري والمادة ( 212 ) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب  
اتقدم لمعاليتكم بطلب احاطه عاجل

موجه الي :- معالي السيد رئيس مجلس الوزراء - معالي السيد وزير الصناعة - معالي السيد وزير  
المالية .

في شأن

صندوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ومنسوجاته الذي قد أنشئ بالقانون رقم 5 لسنة 1957 وظل  
يباشر اختصاصاته المنصوص عليها بهذا القانون الذي نصت المادة الثانية منه أن يمول الصندوق

من :-

أ- رسم يفرض علي ما يشتري من مصانع غزل الحرير الصناعي وأليافه المخصص للاستهلاك محليا .  
ولقد ظلت مصلحة الضرائب علي الاستهلاك تقوم بأداء الإعانة المنصوص عليها بالبند ( ج )

حتى صدور قانون الضريبة علي الاستهلاك رقم 123 لسنة 1981 حيث توفقت عن أدائها برغم أن الرسم  
علي الحرير الصناعي قد ألغي بموجب هذا القانون مما يترتب عليه الغاء الإعانة . الا أن الصندوق  
استصدر الفتوي رقم 258/2/32 من الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة بتاريخ  
1985/6/26 التي انتهت الي استمرار أحقيه الصندوق في الحصول علي الأعانه المقررة بمقتضي ماده  
( 8 ) من قانون أنشائه في ظل أحكام قانون الضريبة علي الاستهلاك رقم 133 لسنة 1981

ولقد طالب الصندوق مصلحة الضرائب بأداء الأعانه المستحقة له الا أنها ظلت علي امتناعها اعتبارا من  
1991/5/1 ولم تستجب لطلبات الصندوق المتكرره وإزاء امتناع مصلحة الضرائب عن أداء مستحقات  
الصندوق من تلك الأعانه فقد قام الصندوق بعرض النزاع علي الجمعية العمومية لقسمي الفتوي  
والتشريع بمجلس الدولة التي أصدرت فتواها رقم 448/2/37 بتاريخ 1996/6/19 التي انتهت الي  
استمرار استحقاق الصندوق للأعانه المقررة التي تؤديها الحكومة بالقانون رقم 5 لسنة 1975 في ظل  
أحكام قانون الضريبة العامة علي المبيعات رقم 11 لسنة 1991.

وبتاريخ 2010/12/1 عرض الأمر للمرة الثالثة علي الجمعية العمومية لقسمي التشريع والتشريع  
بمجلس الدولة فأصدرت فتواها رقم 3174/2/32 في 2011/1/8 ولقد انتهت الي أن (مجلس الوزراء هو  
الجهة الملزمة بأداء الأعانه المقررة في المادة ( 8 ) من القانون رقم 5 لسنة 1975 سواء بذاته أو من  
خلال أحد الكيانات التابعة له ) .



المهندس  
محمود عبد السمیع الشامی  
عضو مجلس النواب

ولقد انتهت الي أن :-

مجلس الوزراء هو

الجهة الملزمة بأداء الأعباء المقررة في المادة ( 8 ) من القانون رقم 5 لسنة 1975 سواء بذاته أو من خلال أحد الكيانات التابعة له .

ورغم صدور هذه الفتوي الي أن وزاره الماليه - بصفتها الجهة الرئاسية لتلك المصلحة - ظلت علي امتناعها عن أداء مستحقات الصندوق حتي تاريخ هذا الكتاب.

وبرغم الجهد المبذول من ادارة الصندوق لزياده إيرادات الصندوق الا أن أموال الصندوق ومدخراته الماليه قد قربت علي النفاذ نتيجة لتعنت وزاره الماليه وامتناعها عن الوفاء بمستحقات الصندوق لديها . اضافه الي زياده نفقات الصندوق ومصروفاته سواء لشراء مستلزمات الاختبارات وعقود صيانه الأجهزة والمواد الكيمايية المستورده التي ارتفعت بصوره قياسييه علاوة علي مواجهه زياده معدل الأجور للعاملين بالصندوق خاصه أن شريحه كبيره منهم كبار السن ذات الفئات المرتفعه الأمر الذي يبنى بانهياب الموقف المالي .

رجاء من سيادتكم تحويل الطلب الي لجنة الصناعة التجارة للمناقشة بشكل عاجل

(مرفق رد مصلحة الضرائب علي وزارة الماليه )

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

المهندس / محمود عبد السمیع الشامی

عضو مجلس النواب

عن مدينة المحلة الكبرى

رقم العضوية (86)



المهندس  
محمود عبد السمیع الشامی  
عضو مجلس النواب  
عضو الأمانة العامة لحزب مستقبل وطن